

يكن للحالة ليس على فِعْلة إلا فيما كان المضارع منه على يَفْعِل
بالكسر بحكم الاستقراء ، والوجهة : اسم المصدر .

ويجوز أن يكون الضمير في مصدره راجعاً إلى المضارع
المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسوراً الفاء لم يحذف
الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله : «وَوَعْدًا» ،
وإن كان مكسوراً الفاء لكن لم يُحذف الفاء من فعله ، لا
يُحذف منه أيضاً مثل الوصال مصدر : وَأَصَلَ يُوَأْصِلُ (فهو واعدٌ) في
اسم الفاعل (وذاك موعود) في اسم المفعول بسلامة الواو ، (والأمر
عِدْ ، والنهي لا تَعِدْ) في أمر المخاطب بحذف الواو .

فإن قلت : كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً ، قلت : إنه
فرع المضارع ، وقد علمت الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا
حاجة إلى ذكره ، أو نقول : إن الأمر ليس فيه واو ، فتحذف ، لأن
المضارع هو «تعد» بلا واو ، فحذف حرف المضارعة وأسكن آخره
فقليل عِدْ .

وأما الجَحْدُ والأمر باللام والنهي والنفي فهو مضارع نحو لِيَعِدْ وَلَا تَعِدْ ،
وَلَمْ يَعِدْ .

(وكذلك وَمِقْ) أي أحب (يَمِقْ مِقَّة) بسلامتها
في الماضي ، وحذفها في المضارع ، والمصدر وهذا من
باب : حَسِبَ يَحْسِبُ ، والأصل : يَوْمِقُ وَمِقَّةٌ ، وإذا كان الحذف
بسبب الياء والكسرة (فإذا أزيلت كسرة ما بعدها) أي ما بعد الواو .
(أعيدت الواو المحذوفة) لزوال عِلَّةِ حذفها ، (نحو : لم يُوعِدْ) في
المبنى للمفعول ، لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً ، وفيه
نظر ، لأنه يُنتَقَضُ بنحو يَطَأُ ، ويسع ، ويضع ، وأمثال ذلك كما
سيجىء ، وبنحو قولهم : لم يَلْدَهْ بسكون اللام وفتح الدال ، والأصل